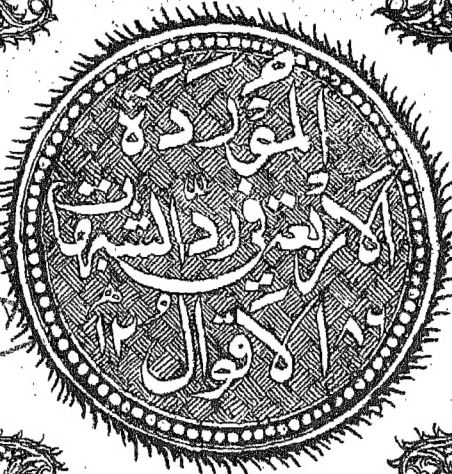

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

از فادات جناب حاجی حافظ مولانا عبدالمجید و خلیفہ اللہ جناب النعمیم حجازی اعتراض اور یہ کلام اس وقت تک معذرت فرمائی



بسم الله الرحمن الرحيم
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٠ هـ
 في يوم الاثنين ١٠ من الشهر المذكور
 في الساعة ١٠ من المساء
 في دار الاجتماعات
 في مدينة الرياض
 في المملكة العربية السعودية
 في جمهورية العراق
 في مدينة بغداد
 في دار الاجتماعات
 في مدينة بغداد
 في المملكة العراقية
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٠ هـ
 في يوم الاثنين ١٠ من الشهر المذكور
 في الساعة ١٠ من المساء
 في دار الاجتماعات
 في مدينة بغداد
 في المملكة العراقية

مطبعه امیر قیصر و فتح علی خان
در سنگ نظام آباد کانپور مطبوعه

اما بعد الحمد لله والصلاة على اهلها فهذه الوديعات لازمة التسهيلات على كلام الاستاذ العلامة
البارع القمقام مولانا محمد يوسف حفظه الله عن موجبات التلخيص والتلخيص ترتيبا على اربعة اقوال
مستقلة على القيل والقال **القول الاول** انه قال في السلم سبحانه الضمير اثنان الى السجدة او الى الله المضمين
في الضمير او المذكر في البسمة كذا افاد الشراح وقال الاستاذ العلامة دام ظله النظر الدقيق يحكم بان
المرجع ليس من ذلك اصرار لانه التسمية بعد تسليم كونها جزءا للكتاب لا بد منها سنة مستقلة
كما لا بد منها بالتحديد فارجاع الضمير الواقع في التحديد الى الواقع في التسمية مناف للاستقلال فاملت
اقول ليس مقصود دام ظله ان جملة التحديد مستقلة بمعنى انها ليست من قواعد الجملة الاولى
كما حال والفت حتى يرتج ان رجوع الضمير الواقع في التحديد الى الجملة الاولى لا ينافي الاستقلال بهن
ولا ان جملة التحديد لا تستعمل على الضمير المحتاج الى المرجع لا تبقى مستقلة اذ المستعمل لا يفتق الى الضمير حتى يرتج
ان هذا الاحتياج لا يخرجهم الكلام عن الاستقلال كيف وقد وقع امثال في الفرقان التحديد قال غفر قتل
تبارك الذي الى قوله وهو العزيز وقال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع بمعنى مفعول وهي اسم وفعل وحسن
فاملت التالية مع استقلالها امر استعمل على ضمير اجعل الى ما سبق وما قيل وليت شعري من منع ارجاع ضمير
ضمير الجملة المستقلة الاولى الى الثانية انتهى فقلت بالصحيح ان يقول وليت شعري من منع ارجاع ضمير
الجملة المستقلة الثانية الى الاولى بل المرام ان الاستقلال بمعنى ترك الخاطم مع الاخر فالمعنى ان لا بد من
بكل من التسمية والتحديد سنة مستقلة بالخبر فيكون كل منهما مستقلا فيكون مبتدأ به بمعنى انه متروك الملاحظة
مع اخرى فلو اعيد الضمير في احدهما الى ما في الاخرى كانت الاخيرة ملحوظة مع الاخرى وخرجت عن حكم
الاستقلال والشاهد على ان كلامنا مستند الملاحظة مع اخرى انه لم يقل احدا بان لفظ الله في الحمد
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمير كذا قيل فتدبر برثر نلقي عليك انه لما جئ القاضي في شرح قول المصنف
الايمان به نعم التصديق عن الضمير الى الله واضحه الاستاذ في حاشيته على شرح القاضي بقوله وهو المذكور
في البسمة انتهى قيل ان هذا الشيء عجيب فانهم جئ في حاشية شرح القاضي رجوع الى الله المذكور في البسمة
وضعه في حاشية شرح مولانا محمد حسن رحمه الله فبين قوليه تدافع ولا يبعد ان يقال ان الاستاذ شرح كلام
القاضي هنا على حسب ما رآه واختاره هنا ما حكم به دقيق نظرا كما هو من غير فلا تدافع **القول الثاني**
انه قال في السلم وهما ناشئة مشتهى وهما العلم والمعاني الخ وقال في حاشيته المنهية شرحا علم انه قد قرئ
الشبهة باعتبار نفس التصديق وصرح بالجواب ان التعلق بكل شيء لا يستلزم التعلق بكل وجه فيجب ان يتمتع بلفظ
بحقيقة التصديق وبكيفية ويجوز التعلق به باعتبار وجهه ووجهه لا ترى ان حقيقة الواجب يتمتع بصورة
بالكبر وانما يجوز بالوجه وان المعاني الحرفية يتمتع بصورة واحدة وانما يجوز بعد ضم ضخمة اليها فقد برز قد قرئ

المورد المولى
خادم احمد

المورد المولى
خادم احمد

المورد المولى
خادم احمد

المورد المولى
خادم احمد

الشبهة باعتبار المصدق وهو المراد ههنا وعليه بناء الحل المذكور ولا يجزى الجواب المذكور عن التقرير إلا في ههنا فالنسبة المشكوك
 يتفق بها الشك وهو تصدق وإذا زال الشك تعلق بها الأذعان هو تصديق فقد تعلقا بشي واحد الضرر في هذا انتهى قوله
 فيما ذكره الشبهة باعتبار نفس التصديق بأن يقال إذا تصدقنا التصديق بناء على تعلق التصديق بشي فما امتحان لا اتحاد
 العلم والمعلوم وقد قلتم انها متخالفان قول فيها وح فالحجج الباهية ان لا يلزم ههنا الا اتحاد التصديق مع وجه التصديق
 ولا يصير في ذبحها ان يتصور وجه مبين الحقيقة قول فيها الحجج ان سندا على تعلق التصديق بشي واحد كنهه قول فيها
 وقد قرر الشبهة باعتبار المصدق بأن يقال اننا شك بنسبة واتحاد الشك الذي هو من التصديق مع النسبة ثم قلنا
 فالحجج التصديق مما وهذا بناء على اتحاد العلم والمعلوم ومتحد المقتضى متحد فلام اتحاد التصديق مع التصديق وقد قلتم انها متخالفان
 قول فيها وهو المراد ههنا أي في المتن قول فيها وعليه بناء الحل المذكور يعني ان الحل المذكور في المتن لا يجري على تقرير
 الشبهة باعتبار المصدق به فان مفاد الحل ان التصديق والتصديق كيفيتان مختلفتان حقيقة عارضان
 لا مزا واحدة كالنسبة كان النجوم واليقظة مختلفان حقيقة عارضان لشي واحد لا يزيد ولا مزية في ان هذا
 يناهض على وجود شي ثالث مع كل من التصديق والتصديق حقيقة لان احدهما يتعلق بالآخر كما هو الحال
 اذا قرنت الشبهة باعتبار نفس التصديق ثم تلقى عليك انه لما أورد بان الحل المذكور في المتن لا يجري عند تقرير
 الشبهة بنفس التصديق ايضا بان يقال انا اذا تصدقنا التصديق حصل صورة الأذعان في ذهننا وليست هذه الصورة
 بعلم حقيقة انما العلم الحقيقي هي الحالة الادراكية والاتحاد بين الحالة الادراكية التصويية والأذعان فلا شك
 غاية الامر ان بعض الفاظ الحل كقول المصنف فتفاوتها الخ يستدعي جريانه على التقرير باعتبار المصدق به
 اما لباب الحل لا يجري على كل من التقريرين فاعتذر عنه مقام العلماء قدس سره بانه ليس مقصود المصنف
 ان الحل المذكور في المتن لا يجري في تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق بل حاصل كلامه ان جريان الحل المذكور
 في المتن بحيث لا يندفع اصل الشبهة الابهة بالجواب المذكور في المنهية اغما يتجه على تقدير اخذ التصديق
 بمعنى المصدق به واما الشبهة باعتبار نفس التصديق فتدفع بكلا الجوابين ورحمكم الله مقدم الفصل
 بانه لا يساعد هذا الاعتذار كلام المصنف بل أب عنه لانه قال في المنهية وعليه بناء الحل المذكور فان هذا القول
 ينادي على ان الحل المذكور في المتن منحصرا على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به ولا يجري على تقريرها باعتبار
 نفس التصديق وجه الاستاذ العلامة دام ظله بان قول المصنف وعليه بناء الحل المذكور ليس أبا عنه
 فان معناه ان الحل المذكور في المتن بحيث لا يندفع اصل الشبهة الابهة مبني على تقرير الشبهة باعتبار المصدق
 وما قيل من انه ليس في كلام المصنف شائبة الحثية المختلطة بالتوجيه من جانب من قبيل توجيه القول بما لا يرد
 به قائلا انتهى ففيه ان التوجيه عبارة عن صرف الكلام عن الظاهر الى غير الظاهر فلا ودر الايراد على ظاهر
 كلام المصنف صرف عند واعتبار الحثية ليستقيم بالتردد وانما يكون هذا التوجيه توجيها للقول بما لا يرضى
 به قائلا اذا صرح المصنف أو أمّا بانه لا يرضى بالحثية واذا ليس فليس قول فيها ولا يجري الجواب المذكور

المورفان في
 حجابكم

حجابكم

المورفان في
 حجابكم

حجابكم

حجابكم

حجابكم

حجابكم

حجابكم

حجابكم

حجابكم

نلقي عليك أولا ان قوله عن التقرير الاول متعلق بالجواب المذكور وقوله ههنا متعلق بقوله لا يجري وقوله
فان النسبة المشكوكه في دليل لقوله لا يجري وثانيا ان توضيحه انه لا يجري الجواب المذكور في المنهية عن
التقرير الاول وهو تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق ههنا اي في تقرير الشبهة المسطوقة في المتن هو تقريرها
باعتبار المصدق به فان مدار تقريرها باعتبار المصدق به تعلق التصو والتصديق بشئ ثالث لا تعلق التصو
بالتصديق حتي يجاب بنعم تعلقه بكنه التصديق وثالثا ان هذا كله مما افاده الاستاذ العلامة دام ظلوه وقد علم
بوجه منها انه خلاف المناسق وفيه انه هو الظاهر المناسق وخلاف المناسق ما فهمه المناسق كما يستكشف
عناك غطاؤه ومنها انه صرح في حاشيته على شرح القاضي بان التخصيص يجريان الحل على تقرير الشبهة دون
تقرير آخر ترجمه بلامرهم كلامه في الحاشيتين متناقض فلا عبرة به ولا يذهب عليك ان القاضي لو ربح بان الحل
المذكور في المتن يجري عند تقرير الشبهة بنفس التصديق ايضا كما قدم مفصلا وقال الاستاذ العلامة ذيل شرح
قوله فالتخصيص يجريان الحل الخ وغرضه هناك ان التخصيص يجريان الحل المذكور في المتن على تقرير دون
تقرير ترجمه بلامرهم ويقول ههنا ان الجواب المذكور في المنهية يجري على تقرير دون تقرير وان هذا
من ذلك فاما التناقض في زعم المولى ذكلا لا يخفى ومنها ان الجواب المذكور في المنهية يجري على تقرير الشبهة
باعتبار المصدق به ايضا بان يقال انه لما منع تعلق التصو بشئ بجميع انحاء فجاز ان يتعلق التصو بالمصدق
بوجه ما فلا يلزم اتحاد التصو والتصديق في تعلق التصديق بكنه المصدق به لا بوجهه ولا اخذك مرتابا في
ان التحقق عندهم ان متعلق الشك والاذعان واحد كما صرح به المصنف ايضا فكيف يجوز ان يتعلق التصو بالمصدق
به بوجه ما والتصديق بكنهه والا لم يتحد متعلقهما فعليك الانصاف وتجنب عن الاعتساف ورايها انه قيل
ان الظاهر من كلام المصنف في المتن هو التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق هو خلا
المقصود عند المصنف لعدم تطابق الجواب المذكور في المتن عليه عدة فالتشبيه على ان المراد غير الظاهر قال
المصنف في المنهية ولا يجري الجواب المذكور الخ فالمراد بالجواب المذكور هو جواب المتن لا غير ويكون
قول عن التقرير الاول متعلقا بقوله لا يجري والحاصل انه لا يجري الجواب المذكور في المتن عن التقرير الاول
اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق ولا يخفى ان هذا ليس بسديد من وجوه اما اولها ان قول المصنف
ههنا بقوله عن التقرير الاول يكون مستند كما لا طائل تحته واما ثانيا فان الجواب المذكور في المتن
عبر المصنف عنه بالحل لا بالجواب حيث قال وحده ولم يقل وجوابه وعبر عنه بلفظ الحل في المنهية ايضا
حيث قال وعليه بناء الحل المذكور ولم يقل وعليه بناء الجواب المذكور والجواب المذكور في المنهية عبرا
عنه بلفظ الجواب حيث قال فالجواب ان التعلق الخ فهذا اينادي باعلى نداع على ان المراد بالجواب المذكور
هو الجواب المذكور في المنهية لا الجواب المذكور في المتن ولا يقول على عادته ولا يجري الحل المذكور الخ واما ثالثا
فبان مقاد قوله ولا يجري الجواب المذكور الخ ومقاد قوله وعليه بناء الحل الخ يكون مراد واحد ولا يكون قوله ولا يجري

المراد المولى
خادم احمد سكرتير

القائل بالحل
خادم احمد سكرتير

الجواب المذكور المفيد الفائدة جديدة وهذا كما ترى وأما ما راعى فيه ثمة قوله فإن النسبة المشكوك في الأمر لا تظهر
 من الجرح تقرير الشبهة باعتبار المصدق به فيكون هذا القول متعلقاً بقوله وقد تقر الشبهة بالإجماع قبله وهذا
 خلاف المنساق وما قيل من أن قوله فإن النسبة المشكوك في الأمر دليل لقوله ولا يجري الجواب المذكور في الجرحين
 تقرير الشبهة باعتبار المصدق به والكبرى مطوية والمحصل أن تقرير الشبهة هذا وما هذا شأنه لا يجري
 الجواب المذكور في المتن لا بالنسبة إليه فيفيد أن الجواب المذكور في المتن لا يجري على التقرير الأول ففيه
 أن هذا تكلف مستغنى عنه يخالف الظاهر المنساق إلى الفهم والعجب من ذلك القائل أنه صرح أولاً في
 تعليق الجواب المذكور في المتن أنما يجري على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به وصرح ثانياً بأن الجواب
 المذكور في المتن لا يجري بالنسبة إليه وهل هذا إلا تناقض فربما تشكك القول الثالث أنه قال في السلم
 وكانت اللفظية الوضعية أعمها واشتملها الخ وبين القاضي أحمد علي السند بل رحمه وجه لا شمولية بما توضحه
 أنه مما أمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغيرية اللفظية أمكن الدلالة الوضعية اللفظية بوضع
 اللفظ بأزاء مدلولات هذه الدلالات وليس العكس قال الأستاذ العلامة دام ظلّه يعني أنه ليس أنه
 مهما أمكن الدلالة الوضعية اللفظية أمكنت الدلالات الأخرى بل قد تكون محتملة إذا انتفى علاقتها لتأثير
 أو أحداث الطبيعة أو وضع الواضع للفظ ومدلول دلالات أخرى يمكن أن يكون لفظ موضوع بأزاء فلا يد
 ما أورد به أن أراد بامكان الوضعية أنه يمكن لنا أن نوضع وتقرر هذا اللفظ لمعنى من المعاني فمسلم لكن ليس
 كلاماً فيه بل في أصل وضع الواضع وإن أريد إمكان تحقق الوضعية بحسب أصل الوضع فموضوع كجوابنا لا يصدق
 عن الطبيعة عند اضطرارها لفظ محل يدل على ما عرض لها من غير دلالة على معنى من المعاني انتهى القول بالله تعالى
 أن أراد مقدّم الفضل على الشرطية الأولى من كلام القاضي أحمد علي السند يليه وقول الأستاذ العلامة
 دام ظلّه ومدلول دلالات أخرى الخ بيان للشرطية الأولى وهو فوجه عدم ورود دلالاتها ظاهر باعتبار الشق الثاني
 أي إمكان تحقق الوضعية اللفظية بأزاء مدلول الدلالات الأخرى بحسب أصل الوضع وأما مدلول اللفظ
 المصطلح عن الطبيعة عند الاضطرار فلا ينفق فيه غاية ما يلزم هو عدم تحقق أصل الوضع في اللفظ المصطلح بالفعل
 وكلامه فيه بل الكلام في إمكان تحقق أصل الوضع وهذا أمكن في ذلك اللفظ أيضاً متحقق فالفهم بأنه
 لا وجه لعدم ورود دلالات غير سديدة من فهم الشق الثاني في كلام مقدّم الفضل على تحقيق الوضعية بحسب
 أصل الوضع فقد عجب فإن الشق الثاني في كلامه أمكن تحقق الوضعية بحسب أصل الوضع وبما بعيد بين
 تحقق الشيء وإمكان تحققه أما درى أن إمكان تحققه قبل تحققه وما قيل من أن القاضي السند يليه جدي
 بوضع اللفظ لمدلول الدلالات الأخرى كلية ففيه أن القاضي السند يليه لا يدعي به بل إنما يدعي بامكان
 وضع اللفظ لمدلول الدلالات الأخرى كما لا يخفى وشتان بين الشيء وإمكانه ثم اعلم أن قول القاضي السند
 مما أمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغير اللفظية أمكن الدلالة الوضعية اللفظية قضية شرطية

٢
 القائل بالمدلول
 خادماً لمدلوله

٣
 القائل بالمدلول
 خادماً لمدلوله

٤
 المدلول
 محققين

٥
 أي والمدلول
 محققين

٦
 القائل بالمدلول
 خادماً لمدلوله

٧
 القائل بالمدلول
 خادماً لمدلوله

القول الموالي
عالم احمد سارون

القول الموالي
عالم احمد سارون

القول الموالي
عالم احمد سارون

القول الموالي
عالم احمد سارون

كلية وكلية الشرطية عبارة عن كون الحكم على جميع تقادير المقدم كاصح فمعناه الحكم بإمكان الدلالة
الوضعية اللفظية على جميع تقادير إمكان الدلالات الأخرى فمما قيل من ان معناه ففي اي لفظ امكن
وجوه الدلالات الأخرى امكن وجوه الدلالة الوضعية لوما فيه ان الدلالة الوضعية الغير اللفظية ايضا
من جملة الدلالات الأخرى وكيف يتفوه بإمكانها في لفظ فتدبر القول الرابع انه قال الشارح مؤلانا
محمد حسن ذيل قول السلم وههنا شك الخ الواقع في فصل معقول لتعريف الحكمي الخ الخ وغيره معنيا
على المتن ما توهمه ان التصديق في ما بين الصو الخ خارجية لزيد والصو الخ كحاصلة منفي اذهان الطائفة
محال فان مناط الصديق على اتحاد الوجود ووجوه كل واحد من الصو متغاير للاضطررة تغاير الوجود
الخارجي والذهني وكذا تعاريف الوجودات في الأذهان فمع تغاير الوجودات كيف يتصور الصديق انتهى دفع
مقدم الفضاضة بما حاصله ان الامر العقلي معنيين الاول ما لا يحجز وحده والوجوه الخارجي ولا يكتف بأحوال
الذهنية والتصادق بين الصورتين الخارجية والذهنية بهذا المعنى ظاهر لعدم اعتبار المميز بينهما والثاني ما لا يحجز
حذوه ويكتف بهما فالتصادق بينهما باعتبار الاتحاد الخاص الذي ليس بين غيرهما بحيث لو وجدت تلك الصو
الذهنية مثلا في الخارج كانت عينها وكذا الاتحاد بين كل من الصو الذهنية وفيه ما ووجه الاستبعاد للعلام
ادام الله علوه ومجده أما اولها فبان المعنى الاول عبارة عن المادية من حيث هي بي مع قطع النظر عن الاكتفاء
والصو الخارجية من حيث هي خارجية مكشوفة بالعوارض الخارجية فالقيدين بينهما هو وجود فلا نسلم على التميز
وما قيل من ان المادية الرسالة وان كان مغفوها فمخالفا لمفهوم الفهم الخارجي لكن يتجدد ان مصداقا لضرورة
صدق المطلق على المقيد انتهى ففيه ان الاتحاد بين نفس الماهية وفروعها الخارجي مصداقا لغير معقول كيف يتفوه
باتحاد نفس الحيوان وزيد مصداقا وصدق المطلق على المقيد بالنظر الى الحق لا يستدعي اتحادهما
مصداقا فانه مضاد للمعنى والخصوص فتدبر وأما ثانيا فبان تحقق الصو الذهنية بالمعنى الثاني الخ الخ
بعض الخارج عن المشاع مستحيل فالاتحاد يكون محالا واتحاد الصو بهذا المعنى لا يجدي نفعا وما قيل من ان الاتحاد
المقدم لا تنافي صدق الشرطية فلو سلم استحالة وجوه الصو الذهنية في الخارج لا يلزم كذب قولنا لو وجد
في الخارج بخت عينها اذ مدار صدق الشرطية على العلاقة وهي حاصلة انتهى ففيه ان الاستاذ العلم
لا ينكح العلاقة ولا صدق الشرطية حتى يتوجه عليه ما قيل بل غرضه ان تحقيق الصو الذهنية بالمعنى الثاني
في الخارج ما كان محالا فالاتحاد لكونه موقوفا عليه يكون محالا ايضا والاتحاد الكدائي اي ما يكون محالا
ملا يجدي نفعا فان الكلام في الاتحاد النفس لا صري وابن هذا صريح الك فتدبر هذا الخ الكلام في هذا المقام
فالكل للملك المنعم والصلوة على رسوله واله الكرام ه وانا الفقير محمد عبد الكريم الكوي
تجاوز الله عن سيئاتهم بفضله العليم ابن المرحوم مولانا محمد أمين الله واصله غاية باقية

الرسالة بفضل الله الملك العلم في او اخر شوال الحرام سنة ١٢٨٤ وثمانين بعد الف مائتين من السنين الهجرية المطبوعة المطبعات صديقت عن الخ الخ

14.

10426